

الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي

-دراسة حالة الجزائر-

د.بن عاتق عمر¹أ/مختار سليم²

ملخص:

شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة إصلاحات اقتصادية وتغيرات هيكلية بهدف خصوصية بعض القطاعات الاقتصادية لتخفيف العبء على القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في المسيرة التنموية. ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية في مشروعات التنمية الاقتصادية وما تتميز به من نقل التكنولوجيا الحديثة، وإسهامها في تراكم رأس المال، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، ما تزال تحرص الجزائر على منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي، وتوفير المناخ الأمثل واللازم لاستغلال مقومات جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من أجل ضمان أكبر قدر ممكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحليل أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2011) باستعمال طرق الاقتصاد القياسي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، مناخ الاستثمار، دراسة اقتصادية قياسية.

Résumé :

L'économie algérienne a connue ces dernières années des réformes structurelles très pointues en direction de la privatisation de certains secteurs économiques afin d'alléger la charge que supporte le secteur public et donner en retour un rôle plus important au secteur privé dans le processus de la relance économique... Compte tenu de l'importance des IDE dans les projets de développement économique qui se caractérise par le transfert de la technologie récurrente ainsi que sa contribution à l'accumulation du capital ; les IDE comme étant source pour accroître l'efficacité du capital humain, incite le gouvernement Algérien à étaler plus d'efforts afin de privilégier les investisseurs étrangers tout en leurs assurant un climat favorable, attractive aux différents types d'investissements .

Notre objectif dans ce papier est de tenter de faire face à la réalité de l'investissement étranger direct en Algérie et d'analyser son impact sur la croissance économique au cours de la période (1980-2011) en utilisant des méthodes d'analyses économétriques.

Mots clés: les IDE, la croissance économique, le climat d'investissement, étude économétrique

¹ د.بن عاتق عمر ، أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

omarbenatek@gmail.com

² أ/مختار سليم، أستاذ مساعد ب، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي غليزان salim_mokh77@yahoo.fr

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول النامية التي عانت من عدة اضطرابات اقتصادية على المستوى الكلي في الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث عرفت المديونية الخارجية ارتفاعا كبيرا بلغت حوالي 34 مليار دولار مع انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك وبعد انتعاش الاقتصاد الوطني بارتفاع أسعار البترول، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات، مع تطبيق عدة برامج إنمائية متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، حيث كان لها الأثر الإيجابي في خلق بيئة جديدة للاستثمار. ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد الفجوة في الموارد والإمكانات غير المتوفرة في الدولة المضيفة، وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، ونقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق، اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تحد من تدفقها، ومنحها التحفيزات والضمانات التي تسهل دخولها السوق المحلي، حيث قامت الجزائر بسن قوانين وتشريعات من أجل إزالة جميع العراقيل التي تقف في طريق المستثمر الأجنبي أو المحلي، حتى تتمكن من استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات خارج المحروقات. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، وذلك من خلال النقاط التالية:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2011).

تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2011).

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2011).

1. الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

1.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال من البلد الأم إلى البلد المضيف، إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة. وقد عرفته (UNCTAD) بأنه "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا"¹.

ويعرفه صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة في المدى الطويل بين المستثمر ومؤسسة الاستثمار، فضلا عن تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، كما أن العلاقة بينهما لا

تقتصر على المعاملة المبدئية التي أدت إلى قيام الاستثمار المباشر، بل تشمل كل المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة لهما².

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه بالنشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها³.

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً وذلك من أجل تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق الربح.

2.1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره، وهناك تباين في عملية اختيار تلك الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف، كما أن تفضيل شكل دون آخر يعتمد على وضعية البلد المضيف ونظامه السياسي ودرجة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه الطرفان من وراء الاستثمار، ويمكن تحديد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة الغرض والدافع وسبب الانتقال من بلد إلى آخر كما يلي:

الاستثمار الباحث عن الميزات النسبية:

وهذا النوع هو الموجود في البلدان النامية وخاصة تلك التي تحتوي على ثروات هامة سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية، حيث يسعى المستثمر للاستفادة من مزايا تلك الدول مثل (انخفاض تكلفة اليد العاملة، توفر المواد الأولية بتكاليف منخفضة)، ويشجع هذا النوع من الاستثمارات زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة⁴.

الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار⁵.

الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض تكلفة عمليات الإنتاج وتعظيم الأرباح من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، حيث نجد هذا النوع في البلدان المتقدمة ويأخذ أشكالا مختلفة، منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدولة المضيف لتقوم به شركات محلية وفقا لتعاقد ثنائي، وبالتالي تستطيع الشركة المحلية من الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الدخول إليها بمفردها، حيث تقوم بتكملة عملية التصنيع للمنتجات مع وضع علامات تجارية عليها للشركة الأم لغرض التسويق، مما يؤدي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة في البلد المضيف للاستثمار كما أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الأجنبية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدول المعنية.

الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو عقد شراكة في البلد المضيف من أجل خدمة أهدافها الإستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار.

2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجموعة من العناصر المتداخلة والمتزايدة والتي تتفاعل فيما بينها مكونة بيئة مشجعة أو غير مشجعة في البلد المستقبل للاستثمار تسمى بمناخ الاستثمار. ويعرف مناخ الاستثمار على أنه "سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار"⁶.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فتعرف مناخ الاستثمار على أنه "مجملة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"⁷. وتعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها قدوم مستثمرين أجانب أو محليين، ويمكن تقسيمها إلى الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي والجانب التشريعي والقانوني.

1.2. الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي كأحد العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي أو المحلي يتخذ قرار الاستثمار في البلد الذي يتميز بدرجة عالية من الاستقرار السياسي كما تربطه علاقة دولية قوية بالدول المصدرة للاستثمار، فكلما كانت العلاقة قوية بتلك الدول كان ذلك أفضل في جذب الاستثمار الأجنبي، زيادة على ذلك فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الدول التي تعتمد سياسات الحرية والانفتاح الاقتصادي⁸.

2.2. الاستقرار الاقتصادي:

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر⁹:

توازن الميزانية العامة: تقوم الدولة التي تعاني عجزا في موازنتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل هذا العجز، كما تعمل على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة وهذا يعتبر عاملا مساعدا على طرد الاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا أو توازنا فإنها تعتبر عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

التضخم: من المعروف أن معدلات التضخم في البلد المضيف تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي إضافة إلى التأثير على ربحية السوق وبالتالي فساد المناخ الاستثماري لأن المستثمر في حاجة إلى استقرار سعري.

السياسة الجبائية: تعتبر السياسة الجبائية من المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار، حيث يلعب النظام الضريبي دورا مهما في التأثير على قرارات الاستثمار الأجنبي أو المحلي مباشرة أو غير مباشرة. ذلك أن الزيادة في معدلات الضرائب يؤدي حتما إلى التخفيض من قيمة الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، وبالتالي كلما كان معدل الضريبة مرتفعا كان ذلك عاملا مساعدا على طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

سياسة الخصخصة: لم تعد الخصخصة خيارا بل أصبحت ضرورة من أجل تحسين مناخ الاستثمار ورفع كفاءة المؤسسات وتحقيق المزيد من الكفاءة الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وجلب الاقتصاديات الوطنية أكثر تماشيا مع الاقتصاديات العالمية.

السياسة التمويلية: تعتبر السياسة التمويلية عنصرا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي، فالدولة التي تتميز بالسرعة في تقديم القروض وسرعة انتقال الأموال وتنوع طرق تمويل المشاريع الاستثمارية تكون لها تنافسية أعلى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

حجم السوق ومعدل نموه: إن الدافع الأساسي للشركات إلى الاستثمار في بلد ما هو حجم السوق ومدى نموه وتطوره في المدى المتوسط والبعيد، فالمستثمر الأجنبي يكون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا.

الجانب التشريعي والقانوني:

تعتبر القوانين والتشريعات من المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار بحيث يستدعي تفعيل الاستثمار في أي بلد هيئة الأطر القانونية والأنظمة التشريعية والتي تمنح للمستثمر تحفيزات وامتيازات جبائية وضمانات ضد المخاطر،

كما تمنح له الحق في تحويل الأرباح، ولقد أصبح الجانب القانوني والتشريعي من أسس دعم القدرات التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1980-2011):

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نموا معتبرا خلال الفترة (2005-2011) حيث بلغ حوالي 14.73 مليار دولار مقابل 4.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2004)، حيث بلغت هذه الزيادة بحوالي 9.83 مليار دولار، ويعتبر هذا التطور كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعتمدها الجزائر، وكذا التحفيز والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي وهذا بالرغم من تسجيل انخفاض ملحوظ خلال الفترة (2010-2011) مقارنة بالفترة (2008-2009)، حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 9.7 %. وفيما يلي سنقوم بعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980-2011)

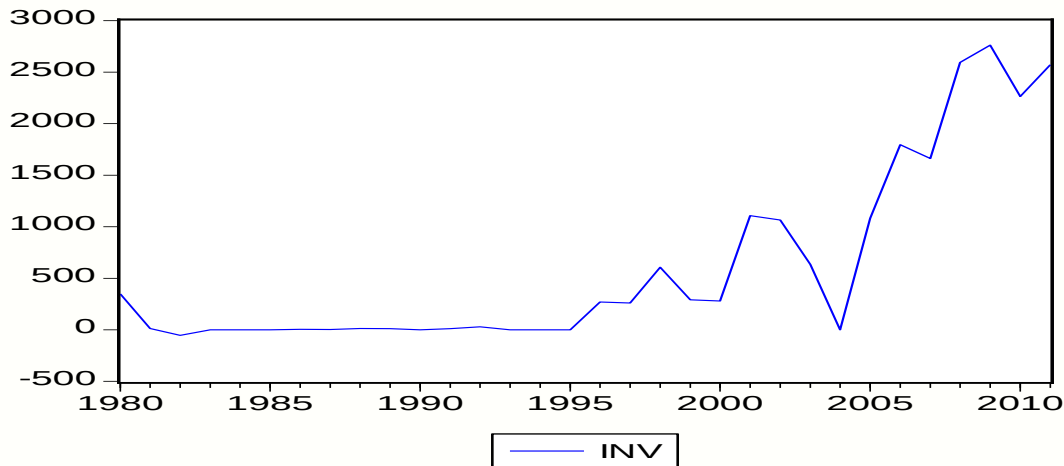
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
تدفق الاستثمار	348.66 9	13.207	-53.569	0.418	0.803	0.398	5.316	3.711
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
تدفق الاستثمار	13.018	12.092	0.335	11.639	30	0	0	0
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
تدفق الاستثمار	270	260	606.6	291.6	280.1	1107. 9	1065	633.7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تدفق الاستثمار	0.882	1081	1796	1662	2594	2761	2264	2571

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع البنك الدولي www.banquemoniale.org

ولتأكيد تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة نحو الجزائر نعرض ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2011)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 1.

نلاحظ من خلال الجدول 1 أن التطور الكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مر بثلاث مراحل خلال الفترة (1980-2011) وهي:

- المرحلة الأولى (1980-1990):

تميزت هذه المرحلة بغياب شبه كلي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ 344.4 مليون دولار مقابل 36412.3 مليون دولار كحجم التدفقات الواردة إلى العالم العربي، أي بنسبة 0.9% من حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال نفس الفترة.

وبالرغم من صدور القانون رقم 82-11 المؤرخ في 11 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار الوطني الخاص والقانون رقم 86-11 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، إلا أن جميع المحاولات والمسااعي الجزائرية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي باءت بالفشل، ويرجع السبب في ذلك إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، حيث شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات الجزائرية إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.

- المرحلة الثانية (1991-2000):

نلاحظ من خلال الجدول أن هذه الفترة عرفت انتعاشا معتبرا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 1749.94 مليون دولار، كما بلغت الزيادة في حجم التدفقات بحوالي 1405.54 مليون دولار مقارنة بالفترة (1980-1990)، لكن إذا ما قارنا تلك النتائج مع إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية خلال نفس الفترة والتي بلغت حوالي 42795 مليون دولار، فإن نسبة التدفقات الواردة إلى الجزائر تبقى دون المستوى حيث بلغت حوالي 4.1% من إجمالي التدفقات الواردة للعالم العربي.

ويعود هذا الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة كنتيجة للسياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في التحول نحو اقتصاد السوق، حيث شهدت هذه المرحلة صدور القانون 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالقرض والنقد والذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، كما فتح هذا القانون المجال لكامل أنواع الشراكة، إضافة إلى صدور قانون المالية 1992 والمرسوم التشريعي 93-12 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 والذي يعتبر التشريع الحاكم للاستثمارات في الجزائر.

المرحلة الثالثة (2001-2011):

لقد شهد تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة تغيرا معتبرا مقارنة بالمراحل السابقة حيث بلغ إجمالي التدفقات الواردة إلى الجزائر 17536.48 مليون دولار، كما بلغ معدل نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بنسبة 13.6 % خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. وبالرغم من انخفاض نسبة تدفق الاستثمار خلال هذه المرحلة بحوالي 0.8 % مقارنة بالفترة (1990-2000) إلا أن الجزائر أصبحت تحتل مراكز متقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول العربية، فبعدما كانت تحتل المركز 12 عربيا سنة 2007 بتدفقات بلغت 1662 مليون دولار بنسبة 06.2 % من الإجمالي العربي تقدمت سنة 2009 إلى المركز السابع بتدفقات بلغت 2761 مليون دولار بنسبة 3.6 % من إجمالي التدفقات للدول العربية، وفي سنة 2011 احتلت الجزائر المركز الرابع عربيا بنسبة 6.31 % من الحجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية.

ويعود السبب الرئيسي لهذا النمو الملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة للسياسات المتبعة من طرف الدولة وكذا التحفيز والامتيازات التي أصبحت تمنحها الجزائر للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي تتميز به الجزائر عن باقي الدول العربية ودول المغرب العربي وكذا الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده الجزائر حيث بلغ احتياطي الصرف أكثر من 200 مليار دولار إلى غاية سنة 2011 كما انخفض إجمالي الديون الخارجية من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011.

4. التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2002-2010):

نظرا لانعدام المعطيات الرسمية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الشكل خلال الفترة (1980-2001)، فإننا سنكتفي بتحليل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2002-2010) وذلك من أجل تسليط الضوء على القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب مصدر رؤوس الأموال، والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مصدر رؤوس الأموال.

الجدول 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مصدر رأس المال خلال الفترة (2002-2010)

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دينار جزائري
الاستثمارات بالشراكة	155	483
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	205	222
المجموع	360	705

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

من خلال الجدول 2 نلاحظ أن عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يفوق عدد الاستثمارات ذات التمويل المشترك لكن إذا قارنا تلك المشاريع الاستثمارية من حيث القيمة التمويلية فإن الاستثمارات بالشراكة تمثل 68.5 % من إجمالي التدفقات، بينما الاستثمارات المباشرة فإنها تمثل سوى 31.5 %.

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على عدد من القطاعات حيث يحتل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات الصدارة من حيث عدد المشاريع أو من حيث رؤوس الأموال نظرا لامتياز هذين القطاعين بمردودية عالية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وسنقوم بتصنيفها حسب قطاع النشاط وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 3: تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2010)

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دينار جزائري
الزراعة	3	1
البناء والأشغال العمومية	56	10
الصناعة	201	528
الصحة	2	5
النقل	13	4
السياحة	6	8
الخدمات	79	149
المجموع	360	705

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

نلاحظ من خلال الجدول 3 أن القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2002-2010) هي القطاع الصناعي في المرتبة الأولى بنسبة 74.9 % والجزء الأكبر من هذه النسبة خاص بقطاع المحروقات، يليه قطاع الخدمات بنسبة 21.13 % ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 1.42 % من إجمالي التدفقات، وهذا ما يؤكد ضرورة البحث عن الأسباب والعوامل التي تحول دون استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، الصحة والنقل والسياحة كما ينبغي على الدولة الجزائرية منح المزيد من الامتيازات والتحفيزات للقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي.

5. تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2011):

يعتبر الكشف عن التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الوسيلة لتحليل تطور النمو الاقتصادي¹⁰، والوقوف على الأهمية النسبية للقطاعات المكونة له ومعرفة القطاعات التي تقود مسيرة التنمية والتي دخلت الجزائر غمارها في محاولة منها لتنويع الاقتصاد الجزائري والتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، حيث سنقوم بعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو خلال الفترة (1980-2011) من خلال الجدول التالي:

الجدول 4: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2011)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %
1980	42345.276	0.8
1981	44348.670	3
1982	45207.910	6.4
1983	48801.372	5.4
1984	53698.280	5.6
1985	57937.868	3.7
1986	63696.300	0.4
1987	66742.269	- 0.7
1988	59089.066	-1
1989	55631.488	4.4
1990	62045.098	0.8
1991	45715.368	-1.2
1992	48003.297	1.8
1993	49946.457	-2.1
1994	42542.574	-0.9
1995	41764.054	3.8
1996	46941.496	4.1
1997	48177.862	1.1
1998	481187.780	5.1
1999	48640.613	3.2
2000	54790.059	2.2
2001	55180.990	2.6
2002	57053.039	4.7
2003	68018.606	6.9
2004	85013.945	5.2
2005	102339.100	5.1
2006	117169.320	2
2007	135803.556	3
2008	170989.270	2.4
2009	138119.950	2.4
2010	161979.441	3.3
2011	188681.099	2.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع البنك الدولي www.banquemonddiale.org

من خلال الجدول 4 نلاحظ التطور الجيد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري ابتداء من سنة 2005 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 102339.1 مليون دولار ليصل إلى حدود 188681.099 مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها 84 % ، كما أن ارتفاع معدلات النمو خلال الفترة (2005-2011) يرجع إلى عوامل عدة أهمها ارتفاع عائدات الصادرات النفطية والتي ساهمت بجزء كبير من الناتج المحلي والتي كان يدعمها الارتفاع المستمر في أسعار النفط، حيث كان لها الأثر في ارتفاع إيرادات الموازنة العامة والتوسع في الإنفاق الاستثماري مما ساهم بدوره في إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى.

6. تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2011):

بعدما تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ومدى تطور كل منهما خلال الفترة (1980-2011)، ومن أجل توضيح الرؤى وبلوغ الغاية المنشودة من هذا البحث المتواضع علينا الانتقال إلى الجانب التطبيقي الذي سنقوم من خلاله بدراسة اقتصادية قياسية تبين مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي والعكس باستخدام مفهوم التكامل المتزامن وما هو المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير الآخر، ثم اقتراح نموذج اقتصادي قياسي لتقدير هذه العلاقة.

سوف نقوم في هذا الجزء باختيار مدى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستعمال تحليل التكامل المتزامن (l'analyse de la cointégration) الذي يسمح بتعريف وتحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرين بصفة واضحة عن طريق البحث عن وجود موجه (vecteur) التكامل المتزامن وإلغاء دون تأثير إذا اقتضى الأمر.

قبل هذا سيتم قياس قوة العلاقة باستعمال معامل الارتباط والموضح في الجدول التالي:

الجدول (5): معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر

Correlation			
	PIB	INV	
PIB	1.000000	0.906073	
INV	0.906073	1.000000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

نلاحظ من خلال الجدول أن الارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والمقدر بـ 0.90 وهو إيجابي وهذا ما سوف يتم التأكد منه باستعمال طريقة التكامل المتزامن.

* مفهوم التكامل المتزامن:

تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القصير. وإن توضيح العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل

الزمنية غير مستقرة لكنها متكاملة من نفس الدرجة، وفي هذه الحالة فإن البحث في المدى الطويل لا تخلوا من مخاطر الحصول على نتائج مضللة.

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجهها مشتركاً، وقد أثبت كل من Engele و Granger سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما تكامل مشترك. وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

إن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات متكاملة من الدرجة N غير ممكنة إلا إذا كانت تربط بينهما علاقة تكامل متزامن.

* اختبار التكامل المتزامن:

يمر اختبار التكامل المتزامن عبر مرحلتين وهما:

- 1- المرحلة الأولى (اختبار Philips Perron): من أجل اختبار (PP) نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج الثلاث لـ DF التالية :
- بالنسبة للنمو الاقتصادي:

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

$$INV_t = \phi_1 INV_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$INV_t = \phi_1 INV_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$INV_t = \phi_1 INV_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن :

c : هو ثابت.

ε_t : هو الخطأ العشوائي.

تقدير التباين في المدى القصير بالعلاقة التالية:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

تقدير التباين في المدى الطويل بالعلاقة التالية:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \sum_{t=1}^n e_t e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير التباين في المدى الطويل، من المهم تحديد رقم التأخر l ، ويساوي بالتقريب:

$$l = 4(n/100)^{2/9}$$

حيث أن n عدد المشاهدات.

$$t_{\phi_1} = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

- حساب الإحصائية:

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

حيث:

ومقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية في جدول Makinon.

إذا كانت $t_{\phi_1} \geq t_{tab}$ نقبل الفرضية العدمية $H_0: \phi_1 = 1$ السلسلة الزمنية غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة $H_1: \phi_1 < 1$ السلسلة الزمنية مستقرة.

نقوم بتطبيق هذا الاختبار باستعمال (Eviews 5) وهو برنامج يستعمل للقيام بالاختبارات مباشرة .

- اختبار (PP) المبين في الجداول أدناه توضح أن قيمة t^{ϕ_j} لكل من المتغيرين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 1%، 5%، 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول (6): اختبار PP للسلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي

Phillips-Perron Unit Root Test on PIB

Null Hypothesis: PIB has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.079504	0.9991
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

الجدول (7): اختبار PP للسلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي

Phillips-Perron Unit Root Test on INV		
Null Hypothesis: INV has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.982794	0.9099
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

بعد أن وجدنا أن السلاسل الزمنية غير مستقرة ننتقل إلى اختبار استقرار التفاضلات الأولى للمتغيرات والموضحة في الجداول التالية:

الجدول (8): اختبار PP للفروق الأولى لسلسلة النمو الاقتصادي

Phillips-Perron Unit Root Test on D(PIB)		
Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.030061	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

الجدول (9): اختبار PP للفروق الأولى لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INV)		
Null Hypothesis: D(INV) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.466705	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

نلاحظ أن قيمة $t\phi_i$ للتفاضلات الأولى لكلتا المتغيرين (INV, PIB) أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى (1) I .

2- المرحلة الثانية: (تقدير علاقة المدى الطويل): فبعد التحقق من الشرط الأول نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

وقد قام Johansen سنة 1988 باختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة propres المرتبطة بالقيم propres الأكبر للمصفوفة A، ويقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن و يعتمد على تقدير النموذج التالي: (9)

$$\Delta Y_t = A_0 + A_0 \Delta Y_{t-p} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + A_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + \varepsilon_t$$

بحيث: P : عدد التأخرات في النموذج.

ومن أجل $P=1$ يصبح النموذج كالتالي: $\Delta Y_t = A_0 + A_0 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة A معدومة فإن رتبة المصفوفة $r=0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كان $r=k$ فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا كانت رتبة المصفوفة $(k-1 > r > 1)$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ECM.

رتبة المصفوفة A تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات ويتم إحصائيا حساب قيمة:

$$\lambda_{trace} = n \sum_{l=1}^K L_n (1 - \lambda_l)$$

n : عدد الملاحظات، r : رتبة المصفوفة، k : عدد المتغيرات، λ_l : القيم propres للمصفوفة A.

وهذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي χ^2 ، واختبار Johansen يعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

رتبة المصفوفة تساوي الصفر H_0 : $r=0$ مقابل H_1 : $r > 0$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه.

رتبة المصفوفة تساوي الواحد H_0 : $r=1$ مقابل H_1 : $r > 1$ ، وفي حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه.

رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ H_0 : $r=k-1$ مقابل H_1 : $r=k$ ، وفي حالة رفض الفرضية العدمية H_0 هذا يعني أن رتبة المصفوفة تساوي k وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن كل المتغيرات مستقرة، وفي حالة قبول الفرضية H_0 أي أن رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ فهذا يدل على وجود $k-1$ علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

وفي بحثنا هذا نستعمل دائما برنامج EViews 5 لاختبار وجود علاقة المدى الطويل (اختبار Johansen).
لحساب عدد التأخرات P يتم استعمال كل من معامل (SC) ومعامل (AIC) (Schworg Criterion et Akaike Info Criterion).

$$AIC(p) = Ln[\det|\sum_e|] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = Ln[\det|\sum_e|] + \frac{k^2 p Ln(n)}{n}$$

مع k هي عدد متغيرات النموذج.

n هي عدد الملاحظات.

P هي عدد التأخرات.

$\sum_e$ هي تشكيلة التباينات والتباينات المشتركة لبواقي النموذج بحيث عدد التأخرات P الذي تأخذه بعين الاعتبار هو الذي يعطي لنا أقل قيمة ل (AIC) و (SC). وجدنا أن $p=1$.

اختبار Johansen المبين في الجدول أدناه يبين أنه عند $r=0$ نجد أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونلاحظ عند $r=1$ أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين PIB و INV (النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر).

الجدول (10): اختبار Johansen:

Johansen Cointegration Test				
Date: 01/07/13 Time: 19:39				
Sample (adjusted): 1982 2011				
Included observations: 30 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: PIB INV				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.373761	17.48614	15.49471	0.0247
At most 1	0.108498	3.445431	3.841466	0.0634
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

وبعد التحقق من وجود العلاقة في المدى البعيد يتم اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة Granger ومن شروط استعماله أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة. وهذا الاختبار يعتمد على المعادلات التالية للمتغيرين X, Y :

$$Y_t = \sum_{i=1}^p a_i^* X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^p b_i^* Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^p c_i^* Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p d_i^* X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^p e_i^* X_{t-i} + \sum_{i=1}^p h_i^* Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن X, Y : المتغيرات المدروسة.

P : عدد التأخرات.

المعادلة (1) هي معادلة مختزلة للمعادلة (3).

المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة (4).

ولاختبار العلاقات السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$$d_i^* = 0 \quad ; H_0$$

$$h_i^* = 0 \quad ; H_0$$

وفي حالة رفض كل من الفرضيتين فان المتغيرين مستقلين، أما إذا تم رفضهما معا، فهناك علاقات سببية في الاتجاهين.

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F :

$$F = [(RSSR - RSSU) / d] / [RSSU / (N - K)]$$

بحيث $RSSR$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات المختزلة.

$RSSU$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات غير المختزلة.

d : الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة والمعادلة غير المختزلة.

N : عدد المشاهدات.

فإذا كانت F أكبر من إحصائية فيشر الجدولية نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت

F أصغر من إحصائية فيشر الجدولية نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية.

وباستعمال دائما برنامج EViews 5 توصلنا إلى النتائج التالية:

إن اختبار Granger المبين في الجدول أدناه يبين أن القيمة الإحصائية لفيشر (F - Statistique) في الفرضية 1 أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية 1 ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

أما القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 أكبر من F الجدولية عند 5% أي أن الاحتمال أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية 2 أي أن النمو الاقتصادي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول (11): اختبار Granger

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/07/13 Time: 19:41

Sample: 1980 2011

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INV does not Granger Cause PIB	30	3.27761	0.0544
PIB does not Granger Cause INV		7.45035	0.0029

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

ومنه نستنتج أن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وليس العكس.

خاتمة:

بالرغم من عدم تخطي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال ثلاثين سنة نسبة 2% من الناتج المحلي الخام، إلا أن التطور المسجل لتدفقات هذه الاستثمارات خلال السنوات الخمس الأخيرة يعكس مدى اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير وتحسين المناخ الاستثماري من أجل بناء اقتصاد غير تابع لقطاع المحروقات وهذا يظهر جليا من خلال برنامج دعم النمو والذي رصدت له السلطات الجزائرية 286 مليار دولار. ومن خلال الدراسة القياسية فإن هناك علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن هذه العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي. وهذا ما يبين أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية.

الهوامش:

¹ UNCTAD, World Investment Report 2005, UN, New York, 2005, P297.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي 2007، الكويت، ص49.

³ بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2007، ص19.

⁴ حسن كريم حمزة، العملة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص74.

⁵ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2011، ص33.

⁶ بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص87.

⁷ حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص3.

⁸ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص120.

⁹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 120-123.

¹⁰ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره ص169.

¹¹ أموري هادي كاظم الحسناوي (طرق القياس الاقتصادي) دار وائل للنشر -2002-.

¹² Régis BOURBONNAIS « Econométrie » 4e édition, DUNOD, Paris 2004.